مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

الإعلام والاتصال كفاعل إستراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة– الواقع والمأمول

أ. أسماء سلامي ، جامعة قسنطينة 3

الإعلام والاتصال كفاعل إستراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة– الواقع والمأمول

أ. أسماء سلامي

الملخص:

نتيجة لتزايد المستمر للمشاكل البيئية أدى ذلك إلى حدوث العديد من الأزمات والكوارث البيئية التي باتت تهدد وجود الإنسان، فقد أدت هذه الأزمات إلى تدهور علاقة الإنسان بيئته التي تعتبر عالمه ولا إمكانية للانفصال عنها، وبتطور نشاط الإنسان والثورة التكنولوجية والتقنية التي يعيشها تزايد عدد ونوع الأزمات والكوارث البيئة ، لذلك فإنه لابد من إعادة النظر في الأسس القائمة التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة وتنظيم التعامل معها وكيفية استغلال مواردها دون الإخلال بالتوازن البيئي، وذلك وفق فلسفة جديدة تتماشى ومتطلبات الظروف البيئية الحالية ومتطلبات العصر ويتحقق هذا بتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية هذا المصطلح الذي كثر الحديث عنه، وهناك العديد من الفواعل التي تساهم في تحقيق مبادئ الحوكمة المحلية من هذه الفواعل الإعلام والاتصال حيث يلعب دور استراتيجي في إرساء قواعد ومبادئ الحوكمة البيئية.

الكلمات المفتاحية: الإعلام والاتصال، الإعلام البيئي، الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية، إدارة الأزمات والكوارث البيئية.

Abstract:

As a result of the continuous growing of environmental problems that led to many crises and environmental disasters that are threatening human existence, these crises have led to the deterioration of the human relationship with the environment, which is his world and there is no way to split him between them, and as a result of the development of human activity and technological and technical revolution, the number and the type of crisis and environmental disasters has increased, so it is necessary to reconsider the principals that ruling the relationship between man and environment and that organizing the way he deals with and how to exploit their own resources without disturbing the ecological balance control, according to a new philosophy in line with the requirements of the current environmental conditions and requirements of the era and this is can't be achieved only by applying the principles of environmental governance of this term, and there are many factors that contribute to the achievement of the local governance principles, as information and communication that play a strategic role in establishing the rules and principles of environmental governance.

Keywords: : Information and communication, environmental media, governance, environment, Environmental Governance, Environmental crisis, disaster management .

مقدمة:

الإنسان والبيئة عنصران غير قابلان للانفصال مهما كانت الظروف والأسباب، فلا حياة للإنسان بمعزل عن بيئته فهي مصدر العيش له ولمختلف الكائنات الحية، ونتيجة للتزايد المستمر للنشاطات البشرية من أجل التماشي مع المتطلبات التي تفرضها متطلبات كل عصر، ونتيجة للثورة التقنية والتكنولوجية التي يعرفها العالم كل ذلك أدى إلى التجاوز على البيئة سواء عن قصد أو دون قصد، ما أدى إلى حدوث العديد من الأزمات والكوارث البيئية كالتلوث بكافة أنواعه، التصحر، حرائق الغابات...بالإضافة إلى الأزمات والكوارث البيئية الطبيعية التي تحدث بسبب الطبيعة كالزلازل البراكين، الفيضانات...كل هذا بات يشكل خطر على الحياة الطبيعية للإنسان على كوكبه، ما استدعى البحث عن سبل جديدة وآليات فعالة للحفاظ على الوجود البشري في بيئته التي أصبحت مريضة أمام ما تواجهه من أزمات وكوارث، ما أدى بطرح العديد من السبل من أجل تحقيق ذلك وكل ذلك في إطار ما يطلق عليه بالحوكمة البيئية من أجل ترشيد كل ما يتعلق بالبيئة وفق مبادئ عديدة من بينها إشراك كل الفواعل الرسمية وغير رسمية في هذه العملية، ونتيجة لما يعيش العالم من ثورة تكنولوجية أثرت على كافة أوجه الحياة البشرية، حيث تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورا بارزا في إرساء قواعد الحوكمة.

هذا ما يجعلنا أمام الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الإعلام والاتصال في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل ما يعرفه العالم من مخاطر وكوارث بيئية راهنة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية منها:

- ما المقصود بالإعلام والاتصال؟
- ما هي الحوكمة البيئية؟
- ماذا نعني بالمخاطر والكوارث البيئية؟
- كيف يساهم الإعلام والاتصال في إرساء الحوكمة البيئية؟

لمعالجة هذه الإشكالية عمدنا إلى وضع الفرضيات التالية:

- يلعب الإعلام والاتصال دور بارزا وفعالا في إرساء قواعد الحوكمة البيئية.
- الإعلام هو سبيل نحو تحقيق الشفافية، المساءلة، التوعية مما يؤدي حتما إلى إرساء قواعد الحوكمة البيئية.
- للإعلام والاتصال أهمية استراتيجيه في إدارة الأزمات والكوارث البيئية.

تكتسي كل دراسة أهمية علمية، وذلك لما تقدمه من إسهامات في أي مجال وتكمن أهمية البحث في ميدان الحوكمة البيئية في كونه يبحث في وجود الإنسان ومجاله، فلا مجال للإنسان للحياة في غير كوكبه وبتالي ضرورة البحث عن متطلبات جديدة تتسم بالراشدة لضبط علاقة الإنسان ببيئته ذلك بالموازاة بما يعيشه العالم من ثورة تكنولوجيا هائلة وكيفية استغلال هذه الوسائل التكنولوجيا في الحوكمة البيئية.

تتحدد أهمية البحوث من خلال الأهداف التي ترمي إليها، ودراستنا هذه تهدف عموما إلى مجموعة من الأهداف أهما تقديم إطار نظري للدراسة من خلال تقديم المفاهيم الضرورية في مجال البحث حيث تم عرض مجموعة من المفاهيم التي تناولت الإعلام البيئي، الحوكمة، الحوكمة البيئية...كم يهدف هذا البحث إلى معرفة الأزمات والكوارث البيئية التي نعاني منها ومحاولة معرفة المتطلبات الأساسية لإدارة هذه الأزمات والكوارث البيئية، دون أن ننسى جوهر البحث وهو محاولة معرفة كيفية تأثير الإعلام والاتصال على إرساء قواعد الحوكمة المحلية.

لمعالجة الإشكالية والإجابة على مختلف التساؤلات الفرعية عمدنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى عناصر أساسية،

فقد تناولنا في العنصر الأول إطار مفاهيمي أو نظري للدراسة من خلال تقديم مجموعة من المفاهيم التي رأينا أن وضعها ضرورة فقد تناولنا مفهوم الإعلام والاتصال، مفهوم الإعلام البيئي وفي العنصر الثاني تناولنا الحوكمة البيئية وتناولنا فيه إلى مفهوم الحوكمة، البيئة، الحوكمة البيئية، ا...وفي العنصر الثالث فقد تم التطرق فيه إلى الأزمات والكوارث البيئية وكيفية إدارتها، أما فيما يخص العنصر الرابع فقد تضمن كيفية يؤثر الإعلام في كافة مراحل إدارة الأزمات والكوارث البيئية، أما فيما يخص العنصر الخامس فقد تعرضنا فيه إلى دور الإعلام والاتصال في إرساء قواعد الحوكمة البيئية، وخصصنا العنصر الأخير لإدارة الأزمات والكوارث البيئية في الجزائر، وفي الأخير خلصنا إلى مجموعة من التوصيات.

أولا ماهية الإعلام والاتصال:

تعددت المفاهيم التي تناولت الإعلام والاتصال ويمكن إدراج بعض التعاريف كما يلي:

أ- **تعريف الإعلام**: الإعلام يعني تقديم الأخبار والمعلومات التي ينبغي أن تكون دقيقة وصادقة للناس، التي تعكس الحقائق التي تساعدهم على إدراك ما يجري حولهم وتكوين آراء، يفترض فيها أن تكون إيجابية وصائبة، في كل ما يهمهم من أمور، وكل ما يسعون إليه، كذلك فان الإعلام عبارة عن لغة تبليغ وإيصال الشيء المطلوب إلى الشخص المطلوب[1].

الإعلام عموما هو عملية تهدف إلى نقل المعلومات إلى الأشخاص ونشر مختلف الأحداث.

ب- **تعريف الاتصال**: بمعناه الواسع يعني تبادل الآراء والحقائق بين الأفراد والجماعات في أي مجتمع كان ويأخذ أشكال عدة، ولكن الإعلام ناتج عنه مثل الأخبار والبيانات ومضامين أخرى كالأنشطة الثقافية وغيرها، ومن كل ما سبق يتبين لنا إن الإعلام بالضرورة يعني الاتصال ولكن ليس بالضرورة إن كل اتصال إعلاما، ولا يعدو الإعلام أن يكون شكلا من أشكال الاتصال لأنه فرع من فروع التفاعل الذي يتم عن طريقه استخدام الرموز والتي تكون على شكل حركات أو رسوم أو نحوت أو كلمات أو أي شيء آخر، والاتصال والإعلام مجاله واسع يشمل دراسة جميع أشكال الفن والتربية والتعليم واتجاهات الدعاية والتأثير وعمليات الحرب النفسية وأوجه الترفيه والإعلان والحث السياسي والترويج التجاري، والاتصال يرتبط بالتفاعل الإنساني ويتضمن جميع طرق التعبير التي تصلح للتفاهم المتبادل بين الناس[2].

ت- **الإعلام التنموي:** يعرفه أديب خضور المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية التي تعالج قضايا التنمية وبعد الدكتور وجيه الشيخ الإعلام التنموي فرعا أساسيا ومهما من فروع النشاط الإعلامي، ويعني من حيث الأساس، وضع النشاطات المختلفة التي تضطلع بها وسائل الإعلام في مجتمع ما في سبيل خدمة قضايا المجتمع وأهدافه العامة[3].

ث- **الإعلام البيئي:** هو الإعلام المتخصص في حماية البيئة والإرشاد البيئي للمحافظة على البيئة وبتالي على حياة الإنسان والكائنات الحية المختلفة والحفاظ على الطبيعة ومحتوياتها والمحافظة على الثروات الطبيعية، فهو يلعب دورا رئيسيا إلى جانب الوسائل والعوامل الأخرى في الحفاظ على البيئة وحمايتها[4].

ثانيا الحوكمة البيئية: قبل تقديم مفهوم الحوكمة البيئية يجب علينا أولا تقديم مفهوم للبيئة والحوكمة:

أ- **الحوكمة**: على الرغم من أن الحوكمة كمبدأ لم يتداول بشكل موسع إلا في منتصف القرن العشرين ميلادي، إلا أن المخطوطات أثبتت وجود نصوص مكتوبة توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتحديد المسؤوليات والمهام للمشاركين في إدارة شؤون الدولة لكن في منتصف ونهاية القرن العشرين زاد الاهتمام بالحوكمة كأداة فعالة لإدارة شؤون الدول ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل،

أيضا تم ربط الحوكمة بدعم حق الأقليات العرقية والجنسية بالمشاركة بإدارة الدولة[5].

خلال البدايات الأولى لظهور مصطلح الحوكمة استخدم هذا المفهوم ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حل المشكلات التي تؤثر في الدولة، لكن مع تسارع وتيرة العولمة وتداعياتها وتأثيراتها، إمتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين الفاعلين غير دوليين كانت الدولة في الماضي تحتكر القرارات والحوكمة في مجال التنمية، أما في عصر العولمة والتحرر والشبكات الاجتماعية فيعن عليها أن تعتمد طائفة من الجهات الفاعلة التي تعمل وتتفاعل فيما بينها في مجال النمو والتنمية(لاسيما القطاع الخاص، السلطات المحلية، المجتمع المدني ووسائل الإعلام، الجامعات ...) ويتمثل الدور الأساسي وغير المسبوق للثورة الرقمية والتكنولوجيات الحديثة عاملا رئيسيا في مجال تكامل الاقتصاد العالي وازدياد الطلبات الناشئة من جميع شرائح المجتمع التي يجب أن تشارك الدولة في عملية اتخاذ القرارات[6].

يشير مفهوم الحوكمة عموما إلى الوسائل التي يتم من خلالها التحكم في توجيه النشاط أو مجموعة من الأنشطة، بحيث تحقق مجموعة مقبولة من النتائج وفقا لبعض المعايير المقررة، كما تعبر الحوكمة عن التماسك والتنسيق المستمر بين العديد من الفواعل ذات أهداف مختلفة[7].

الحوكمة باعتبارها أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أبعاد متعددة، ولكنها لا تقل أهمية كغاية في حد ذاتها تتيح للشعوب إمكانية التفاعل فيما بينها وممارسة حقوقها، إنها حوكمة تحويلية تميل عادة إلى إعادة النظر في آليات توزيع الصلاحيات وفي القدرة على المبادرة، من خلال الترويج لمبادئ وأشكال وإجراءات جديدة تتبعها دولة قادرة على إدخال التغيرات اللازمة[8].

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) الذي يرى بأن الحوكمة هي التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تمارس من قبل أي سلطة في الدولة، وهذا يأخذ بعين الاعتبار ماذا تتبع الحكومات، وبماذا تراقب وكذلك قدرة الدولة في التأثير وصياغة وتنفيذ سياسات ثابتة وسليمة مع احترام احتياجات المواطنين والدولة، وموقع المؤسسات التي تحكم بينها التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية[9].

تعتبر الحوكمة المحلية سبيلا لترشيد الأعمال الإدارية المختلفة وتفعيل مشاركة جميع الأطراف الفاعلة" القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومة" وبتالي ترشيد المؤسسات، وبذلك فالحوكمة تعتبر سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها" الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية".

بحيث تقوم الحوكمة على ثلاث فواعل أساسية تتفاعل وتشترك فيما بينها وتتمثل هذه الفواعل في الحكومة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

الشكل رقم 1: مكونات الحوكمة

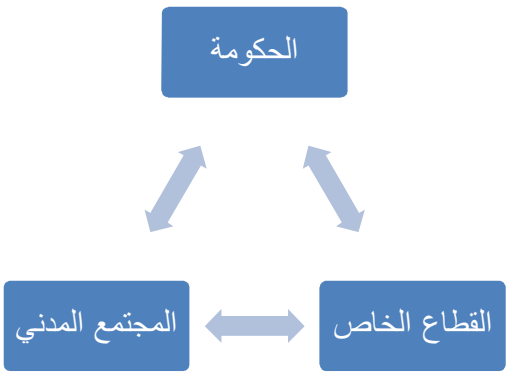

المصدر: من إنجاز الباحثة

وتقوم الحوكمة على مجموعة المبادئ تتمثل الشفافية، المسؤولية، المشاركة، حكم القانون، المسائلة، الفعالية، الرؤية الإستراتيجية.

الشكل رقم2: مبادئ الحوكمة

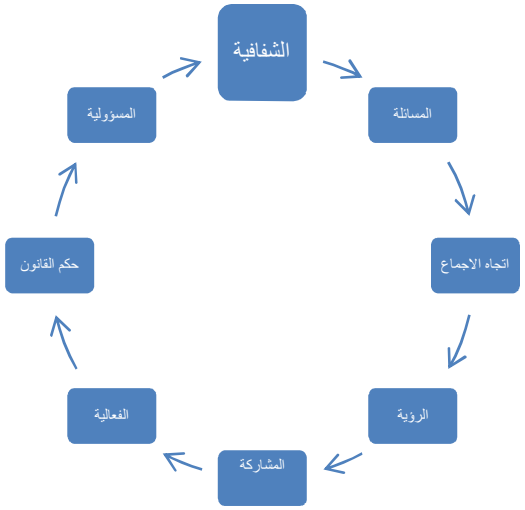

المصدر: من إعداد الباحثة

ب- **مفهوم البيئة**: ترجمت كلمة ecology إلى اللغة العربية بعبارة علم البيئة التي وضعها العالم الألماني **ارنست هيجل** عام 1966 بعد دمج كلمتين يونانيتين هما oikes ومعناها مسكن و logos ومعناها علم وعرفها بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها، وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات وتجمعات سكنية أو شعوب كما يتضمن أيضا دراسة العوامل غير الحية مثل خصائص المناخ الحرارة الرطوبة الإشعاعات والخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والماء والهواء[10].

البيئة في الإسلام تعني ضمان الاستقرار للإنسان ليمارس مختلف أنشطته في جو من الأمن والطمأنينة والاستقرار، والبيئة هي المكان الملائم والمناسب للأنشطة المختلفة للإنسان ولاستقرار معيشته على سطح الأرض[11].

البيئة هي الكل المركب من مجموعة الأجزاء والمركبات الحية وغير الحية، فهي المجال الذي يعيش فيه الإنسان ويأخذ منه كافة متطلبات عيشه.

ت- **مفهوم الحوكمة البيئية**: تعتبر الحوكمة البيئية مرادفا للتدخلات الرامية إلى التغيرات والحوافز ذات الصلة بالبيئة والمعرفة ومؤسسات صنع القرار والسلوكيات وبشكل أكثر تحديد فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات الميكانيزمات التنظيمية والعلميات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات[12].

كما يمكن تعريفها من منطلق آخر بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدأ من المستوى الفردي، وصولا إلى المستوى العالمي كما تدعو إلى قيادة تشاركيه ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية في حين يؤكد استخدام البعد العالمي بمسؤولية عدد كبير من المؤسسات والفواعل داخل وخارج الحكومة وعبر الحدود الوطنية والمؤسسات عن جزء كبير من إدارة وتسيير الكوكب[13].

عموما هي مجموعة التشريعات والاتفاقيات الدولية والعمليات التنظيمية والآليات والمنظمات التي من خلالها يؤثر الممثلون، السياسيون في الأفعال والنتائج البيئية، وتعرف بأنها حوكمة نظام الأرض على أنها نظام مترابط ومتكامل من القواعد الرسمية وغير الرسمية، أنظمة وضع القوانين والقواعد وشبكات الفواعل على كل المستويات من المجتمع الإنساني من المحلي إلى العالمي، تقوم بقيادة المجتمعات نحو التكيف التغير البيئي العالمي والمحلي، وبشكل خاص نحو نظام الأرض في إطار السياق المعياري للتنمية المستديمة الذي تبنته الأمم المتحدة في ثمانينات القرن 20 الذي يسعى إلى إدارة الموارد البيئية بطريقة تسمح بحماية حظوظ الأجيال القادم في استغلالها، إن الحوكمة البيئية بحيث يجب أن تفهم

بشكل واسع لكي تتضمن كل الحلول المؤسساتية لفض النزاعات حو الموارد البيئية[14] .

تعد الحوكمة البيئة مجموعة من الإجراءات والآليات التنظيمية، لترشيد تعامل الإنسان مع بيئته في كافة الاستعمالات ومختلف الأنشطة، فهي عبارة عن كل مترابط بين مجموعة من الفواعل الرسمية وغير الرسمية.

الحوكمة البيئية العالمية تلك الأعراف والتقاليد، والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقوم بممارسات اجتماعية وسياسية واقتصادية لإدارة ومعالجة القضايا البيئية على مستوى عالمي، كما تعني أيضا إدخال أساليب وآليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية وغير الرسمية لإدارة الشؤون على مستوى عالمي، وذلك بتضافر جهود القطاعات الثلاث(الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)[15] .

ثالثا إدارة الأزمات والكوارث البيئية: من العلوم التي برزت في العقود الأخيرة وزاد الإهتمام بها هو علم إدارة الأزمات والكوارث هذا العلم الذي لقي رواجا واسعا واهتمام كبيرا على كافة المستويات وفي مختلف المجالات، وذلك كنتيجة حتمية لما عرفه ويعرفه العالم من أزمات وكوارث عديدة ومتنوعة، حيث أصبح العالم مصرحا للأزمات والكوارث، ومن أهم المجالات التي عني بها هذا العلم المجال البيئي هذا المجال الحساس والحيوي.

وقبل عرض الأزمات والكوارث البيئية لا بد من تقديم مفهوم الأزمات والكوارث، وذلك كما يلي:

أ- **الأزمة** هي خلل في السير العادي للأمور أو هي لحظة حرجة في مسار ما، سواء كان في المنظمة أو المجتمع أو الدولة، ويختلف تعريفها باختلاف مجال وقوعها فنجد من يعرف من منظور سياسي ويعرفا البعض من منظور اقتصادي، كما أن هناك من يعرفها من ناحية اجتماعية، ويعرفها غيرهم من الزاوية الطبية... مهما اختلف مجال تعريفها إلا أنها تعني في كل المجال موقف غير مرغوب فيه ينتج عنه نتائج سلبية، يتطلب التعامل معها تعامل خاص وذلك من خلال ما يعرف بإدارة الأزمات.

ب- **الكارثة:** هي عبارة عن نكبة مفاجئة وضخمة وقد تكون الكارثة هي لحظة انفجار الأزمة ولكنها ليست الأزمة بجميع مراحلها، فهي حالة حدثت فعلا مدمرة نجم عنها ضرر مادي أو غيره، مثل البراكين والزلازل، والفيضانات...وينجم بعد ذلك أزمة، مثل أزمة السكن والإغاثة...ويميز أغلب الباحثين والمهتمين بالأزمات والكوارث بين المصطلحين على أساس أن الكارثة أكبر من حيث الحجم ومدى الانتشار ودوائر التأثير، وبالتالي مستوى وحجم الخسائر المادية والبشرية والجهود المطلوبة لمواجهتها[16]

الكارثة هي عبارة عن وضع طارئ ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح و الممتلكات وقد تؤدي إلى تلوث البيئة و تتطلب جهود بيئية و إقليمية ضخمة لمواجهتها و الحد من أثارها السلبية.

ث- **الأخطار**: يوصف بالخطر الكبير في قانون رقم 04- 20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 الذي يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، أنه كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية، ويندرج ضمن الوقاية من الأخطار الكبرى، تحديد الإجراءات والقواعد الرامية إلى الحد من قابلية الإنسان والممتلكات للإصابة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية وتنفيذ ذلك، وذلك حسب ما نصت عليه المادتان الثانية والثالثة من هذا القانون.

ج- **الأزمات والكوارث البيئية:** ممكن أن تشمل العديد من المخاطر والتي قد يكون الإنسان المسبب الرئيسي لها ولكنها تشكل خطورة على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وتنقسم

إلى أنواع" تلوث عناصر البيئة من تربة وماء وهواء، التصحر، الانحباس الحراري وما يترتب عليه من اختلافات مناخية قد تؤدي إلى كثير من الخسائر البشرية والمادية والبيئية، إزالة الغابات وما يترتب عليها من إنجرافات أرضية وفيضانات"[17].

د- **الخطر البيئي**(environnent Risc) يقصد بالخطر البيئي احتمالية حدوث أضرار على البيئة من جراء نشاط أو منتج أو مادة معينة، وتقاس خطورة حدوث الضرر بنسبة احتمال حدوث هذا الخطر من ناحية ومقدار الضرر الحادث من ناحية ويمكن تحديد المخاطر إلى نوعين رئيسين الأول تحديد الخطورة النوعي وفيه يتم تحديد غير رقمي للخطورة مثل خطر أو شديد الخطورة، أو خطورة مقبولة وما إلى ذلك، أما النوع الثاني فهو التحديد الكمي للخطورة وفيه يتم تحديد الضرر بشكل كمي رقمي مثل خطورة زيادة أوكسيد الكربون[18].

هي اضطراب في التوازن الطبيعي البيئي، يحدث بسبب الإنسان مثل أزمة التلوث، أو بسبب الطبيعة مثل الفيضانات، وفي بعض الأحيان يكون سبب الأزمات والكوارث البيئية الإنسان والطبيعة معا مثل كارثة حرائق الغابات أحيان يكون سببها رمي الإنسان للقمامات الزجاجية ونتيجة لارتفاع أشعة الشمس وانعكاس أشعتها على الزجاج يحدث الحريق وتكون الكارثة...تتطلب معالجة خاصة وفق طرق علمية.

وتشمل مجموع التهديدات التي تواجه البيئة، سواء كانت لظواهر طبيعية من جهة مثل الزلازل، البراكين، الفيضانات، أو ما يخلفه الإنسان جراء ممارساته غير الرشيدة مع البيئة مثل التصحر، التلوث...

ومن بعض الأزمات والكوارث البيئية ما يلي:

التصحر: ويعني أن هناك مناطق كانت يوما ما ذات قدرات بيولوجية معينة من خلال ما تتمتع به من غطاء نباتي أو استخدام ريفي منتج وقد تحولت بفعل التعامل المجهد والضغط الاستغلالي الذي يفوق مواردها إلى مناطق ذات نظام بيئي فقير ومتدهور في قدرته البيولوجية وقريب من المناطق الصحراوية، وهذا يعني إذا كانت الظاهرة الصحراوية هي ظاهرة طبيعية فإن التصحر هو ظاهرة عملية تحدث بفعل البشر بشكل أساسي وعوامل البيئة المناخية بشكل ينتج عنها أحداث تغير في الأنظمة البيئية ويؤدي إلى خلق ظروف أكثر جفافا أو أكثر صحراوية[19].

التلوث: التلوث البيئي مرتبط بالدرجة الأولى بالنظام الإيكولوجي من حيث أن كفاءة هذا النظام تقل بدرجة كبيرة وتصاب بشلل تام عند حدوث تغير في الحركة التوافقية بين العناصر المختلفة فالتغير الكمي أو النوعي الذي يطرأ على تركيب عناصر هذا النظام يؤدي إلى الخلل في هذا النظام، ومن هنا نجد أن التلوث البيئي يعمل على إضافة عنصر غير موجود في النظام البيئي أو أنه يزيد أو يقلل وجود أحد عناصره بشكل يؤدي إلى عدم استطاعة النظام البيئي على قبول هذا الأمر الذي يؤدي إلى إحداث خلل في هذا النظام[20].

الزلازل: هي عبارة عن موجات اهتزازية تنطلق من بؤرة الزلازل العميقة، حيث تتحرك تلك الموجات عموديا نحو سطح الأرض في منطقة بؤرة الزلازل، وتختلف حركة الأرض في البؤرة حركة راسية أو عمودية، في حين تكون الحركة تموجية في المنطق البعيدة عن البؤرة، أي تقل الحركة الاهتزازية بالابتعاد عن بؤرة الزلازل[21].

الفيضانات: جمع مفردها فيضان، وهو ظاهرة طبيعية تحدث عندما يزيد منسوب المياه في أي نهر، ليفوق مستوى ضفافه فيطغى عليها، وكلما زادت سرعة جريان الماء من المنبع إلى مجرى النهر زاد الفيضان، وأظهرت الإحصائيات تزايد شدة الفيضانات في النصف الأخير من القرن العشرين، فنهر **اليانجسي** في الصين مثلا كان يفيض بشدة منذ قرون مرة كل عشرين عاما أصبح الآن يفيض بمعدل تسعة أعوام من كل عشرة، أما نهر **الرين** في ألمانيا فقد ارتفع فقط 4 مرات بين عامي 1900- 1977 7.6 أمتار أعلى من مستوى

الفيضان بينما ارتفع إلى هذا المستوى عشر مرات في الفترة بين عامي 1987 - 1996.[22]

أسباب الأزمات والكوارث البيئية: أدى التعامل اللاواعي للإنسان مع البيئة إلى إلحاق أضرار كبيرة وجسيمة بها، وتسبب لها في العديد من المشكلات وبالإضافة إلى ذلك المشاكل التي تحدث بفعل الطبيعة ومن أسباب المشكلات البيئية الحالية ما يلي:

1. الانفجار السكاني: وما يترتب عليه من اتساع نمو المدن وما يترتب عليه من مشكلات الخدمات وتوفير الضروريات للسكان كالأكل والمشرب ما يسيء للتربة والمياه وبذلك تهديد البيئة وإخلال توازنها.
2. الاستغلال غير الرشيد للتكنولوجيا في البيئة: ففي الكثير من الأوقات والحالات ينجم عن العامل غير الرشيد غير العقلاني مع التكنولوجيات الحديثة إلى حدوث أزمات بيئية عديدة ومتنوعة وتصل أحيانا إلى حد الكوارث.
3. اختلال التوازن الحضاري والعمراني: وعادة ما ينجم عنه تبعات نقص في الخدمات البيئية وصونها.
4. غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل: الذي يوازي بين متطلبات البيئة من جهة ومستوى الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية في دفع عجلة التنمية من جهة أخرى.
5. غياب برامج وسياسات جدية : حول التحسيس من الأخطار البيئية والقيام بالعمليات التربية البيئية.
6. الأزمات والكوارث الطبيعية: كالفياضات والسيول، الزلازل والبراكين...
7. الإدارة العشوائية: حيث لا تكون هناك قواعد علمية للتعامل مع البيئية وبتالي تكون نتائج سلبية على البيئة.
8. إهمال الإنذارات المبكرة: بتواجد المشكلات البيئية وإغفالها، تتفاقم وتصبح أزمة فهي تعتبر بمثابة إنذارات مبكرة تنبئ بحدوث أزمة أو كارثة بيئية، مثلا تعاني منطقة ما من نقص الأشجار أو موتها ومع ذلك نهمل هذه المشكلة بالتالي ماذا سيحدث؟؟؟ ستنتج عنها بالضرورة العديد من المخاطر من بينها أزمة التنوع البيولوجي،أزمة التصحر....
9. التعامل اللاعقلاني مع البيئة: حيث أنه في كثير من الأحيان وبسبب جهله أو متعمدا بدافع الربح أو تحقيق مصلحة، يتجاوز على البيئة ويتعدى عليها مثل الرعي غير المنظم، حرق الغابات، سرقة الرمال من الشواطئ، الصيد غير الشرعي...
10. ارتفاع عدد السكان: يعد ارتفاع السكان سببا هاما وراء حدوث أزمات وكوارث بيئية وذلك نتيجة لتزايد المستمر لمتطلباتهم، مثل التعدي على الأراضي الصالحة للزراعة واستعمالها لإسكانهم...
11. التطور التكنولوجي: الذي يكاد يكون السبب الرئيسي لحدوث الأزمات والكوارث البيئة، حيث وبتطور الحياة وبالموازاة مع الثورة التقنية التي يعيشها العالم عرف العالم تطور وتغير في كافة أوجه نشاط الإنسان من نقل، ملبس، أكل...ومن أجل تحقيق هذا التطور تطور الإنسان على حساب بيئته واستنزف مواردها، ولوث الجو والبحر...

إدارة الأزمات والكوارث: هي مجموعة الإجراءات والآليات التي يتم من خلاله تتبع مراحل الأزمة أو الكارثة من قبل وقوعها

وصولا إلى انتهائها ومعالجتها، من خلال حشد كافة الموارد المادية والبشرية وفق إستراتيجيات وخطط وسيناريوهات علمية، للوقاية من مختلف الأزمات والكوارث والحد من تفاقمها، ومعالجة أثارها.

حيث تعتبر إدارة الأزمات والكوارث مجموعة الإجراءات والآليات والأجهزة لتعامل مع الأوضاع غير الطبيعية والتي تشكل تهديدا وخطرا على الإنسان وقيمه وممتلكاته ووجوده والبيئة التي تحتويه، الهدف من هذه الإجراءات هو التنبؤ بمختلف الأخطار ومحاولة درءها في المهد قبل تصاعد الأوضاع وبتالي التأزم وأكثر، وكذلك التعامل الرشيد مع هذه الحالات الاستثنائية تعاملا علميا راشدا من أجل التقليل من أخطارها والحد من تصاعدها قدر الإمكان.

أما فيما يخص إدارة المخاطر والأزمات البيئية فهي تعد من أخطر أنواع المخاطر التي تصادف الإنسان فلا مرد للإنسان عن بيئته، ولذلك فانه مجبر على التعامل مع هذه الخاطر والأزمات البيئية وحلها بطرق علمية رشيدة للحد دون تفاقمها وللقضاء عليها وتقليل خسائرها قدر الإمكان وهذا ما يعرف بإدارة الأزمات والكوارث.

رابعا دور الإعلام في إدارة الأزمات والكوارث البيئية: يعتبر الإعلام جوهر عملية إدارة الأزمات والكوارث فهو في الغالب ما يكون دوره استراتيجيا وحاسما في عملية إدارة الأزمة أو الكارثة وتغيير مسارها ويبرز ذلك جليا في الدور الذي يلعبه عبر مختلف مراحل إدارة الأزمات والكوارث:

المراحل الأساسية لإدارة الكوارث البيئية: تمر إدارة الأزمات والكوارث عموما ب ثلاث مراحل أساسية تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة ما قبل الأزمة أو ما يطلق عليها بمرحلة الإنذارات المسبقة، الاستعداد للأزمة وفيها يتم التخطيط للتعامل مع الكوارث أو الأزمات المحتملة الحدوث من خلال حشد كل الإمكانيات المادية والبشرية للتعامل مع الأزمات ومحاولة منع حدوثها أو تقليل حدة انفجارها فإذا تم ترشيد التعامل مع مختلف الإنذارات فان ذلك يعتبر وقاية من انفجار أزمة أو كارثة ففي الغالب تبدأ الأزمات والكوارث بمشكلات وحوادث صغيرة وبسبب التعامل اللاعقلاني معها أحيانا وإغفالها أحيانا أخرى يكون ذلك سببا وراء انفجار الأزمة أو الكارثة، فيما تتمثل المرحلة الثانية في وقوع الأزمة ويطلق عليها مرحلة الانفجار وفيها يتم تطبيق الخطط والبرامج التي وضعت مسبقا من أجل التعامل الفعال والرشيد مع مختلف المواقف الطارئة ومحاولة الحد من تفاقمها، وتقليل الخسائر قدر الإمكان ومحاولة معالجة الأزمة من كل النواحي بطريقة رشيدة, أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة ما بعد الأزمة أو الكارثة أو ما يطلق عليها بمرحلة إستعادة النشاط وفي هذه المرحلة تتم عملية إرجاع الأوضاع إلى سابق عهدها قبل وقوع الأزمة أو الكارثة وإن أمكن جعلها أحسن مما كانت عليه، والتعلم والاستفادة من الدروس.

أما فيما يخص مراحل إدارة الأزمات والكوارث البيئية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **مرحلة ما قبل حدوث الكارثة:** تعرف بمرحلة الوقاية والتنبؤ وتسبق وقوع الأزمة وتكون قبل وقوعها يمكن اعتبارها مرحلة جوهرية في دورة إدارة الأزمات والمخاطر فمن خلال الإنذارات المسبقة التي تسمح لنا بالتنبؤ بحدوث أزمة أو كارثة يمكن ومن خلال الإستغلال المثل للموارد والمعلومات درء الأزمة أو الكارثة والحد دون وقوعها، وكذا الاستعداد للأزمات والكوارث ن خلال حشد الموارد ووضع الخطط والسيناريوهات والتدرب عليها وتطبيق مبدأ المحاكاة الذي أصبح عنصر فاعل للتعامل مع الأزمات والكوارث، وكذلك من خلال التوعية من مختلف الأزمات والكوارث وبناء ثقافة الكوارث وبتالي التعامل الرشيد للجميع معها من سلطات وأفراد ومؤسسات،

وبما أننا نتحدث عن الأزمات والكوارث البيئية فالتربية والتوعية البيئية تعتبر السبيل الأنجع لتفادي تلك المخاطر البيئية فهي تعتبر المرحلة الاحترازية.

وتشمل الإعداد لاحتواء وتخفيف حدة الكارثة بتشييد وبناء ما يمكن أو يحول دونها وأن يخفف من حدتها، توفير الحماية للناس وممتلكاتهم في البيئات التي تهددها مخاطر الكوارث وتصميم منظومة متكاملة من التدابير والنظم والإجراءات لتخفيف حدة الكوارث البيئية ووضع خطة متكاملة لكيفية مواجهة الكوارث البيئية وذلك وفق خطة متكاملة تتمثل في استقراء الاحتمالات المتوقعة من المتغيرات للظروف البيئية وإعداد البدائل، تحديد الإمكانات المتاحة المادية والفنية والمتيسر في نطاق الإقليم لاستدعائه عند الحاجة بالإضافة إلى توفير مخزون احتياطي من المؤن والخدمات الطبية وسبل الإعاشة ووضع خطة لنقلها إلى موقع الكارثة، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات لكل جهة تأمين شبكة الاتصالات لتسهيل أعمال التنسيق وتحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها عند مواجهة الكوارث البيئية[23] .

مرحلة وقوع الكارثة: تعتبر هذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة والحرجة في إدارة الأزمات والكوارث ، حيث تعتمد المواجهة على عدة عناصر أساسية أهمها المعلومات الدقيقة عن آثار التدمير للكارثة البيئية، الآثار السلبية المؤثرة على البيئة لتحديد المناطق المضارة والاحتياجات العاجلة المطلوب الإمداد بها، القدرة على تحديد الأولويات في مواجهة المشكلات مع تحديد التدابير الوقائية أو العلاجية لها، كفاءة وفاعلية غرف العمليات المركزة، التمازج والتفاعل بين المؤسسات المعنية بالمواجهة سواء كانت جهات قائدة أو مساعدة في إطار شبه اتصالات جيدة وبقيادة غرفة عمليات مركزية، وتنسيق الجهود والنشطة للحد من التعارض أو الازدواجية في النشاطات، الإعلام والتوجيه[24] .

المرحلة الثالثة إعادة التوازن: أو ما يطلق عليها بمرحلة إعادة النشاط وفي هذه المرحلة تكون كل الجهود موجهة من أجل إعادة بناء التوازن البيئي ومعالجة مخلفات الأزمة أو الكارثة البيئة والاستفادة من الدروس.

يتمثل دور الإعلام والاتصال في إدارة الأزمات والكوارث البيئية في الدور الذي يلعبانه في مختلف مراحل إدارة الأزمات والكوارث البيئية كما يلي:

1- **مرحلة ما قبل الأزمة أو الكارثة:** بحيث يكون للإعلام في هذه المرحلة دورا هاما في التعريف بأهمية البيئة وضرورة الحفاظ عليها وإبراز ضرورة وأهمية التوازن البيئي والتحذير من أي تجاوز أو مخالفة من شأنها الإضرار بالبيئة وتزويده بكامل المعلومات التي تخص البيئة والت من شأنها الحفاظ على البيئة، كما يساهم في بناء وتكوين ثقافة بيئية لدى عامة الشعب والعمل على القيام بالتربية البيئية وزيادة الاهتمام بالبيئة، ويكون دور الإعلام كذلك هاما بالتعريف بمختلف المخاطر المحتملة الحدوث، وتوجيه النظر حول المشكلات البيئية التي تنبؤ بحدوث أزمات بيئية وكيفه التعامل معها بطريقة عقلانية، وإيصالها للرأي العام والسلطات المعنية مثلا قضية الرمي العشوائي للنفايات وما تخلفه هذه الأخيرة من أزمات عدة على البيئة فهي تسبب كوارث بيئية مثل التسبب في حرائق الغابات، التسبب في كارثة التلوث...

2- **مرحلة حدوث الأزمات والكوارث البيئية:** وهنا يلعب الإعلام دورا جوهريا سواء تعلق الأمر باتصالات الأزمة بين فريق الأزمات والكوارث خصوصا أو الإعلام والاتصال مع الجماهير عموما، ففي هذه المرحلة يلعب الإعلام أدوار عديدة منها التوجيه، الإخبار، الإرشاد لذلك فإنه من الضروري دائما عند التعامل مع الأزمات

والكوارث البيئية التعامل يجب الاعتماد على فريق إعلامي متخصص في الأزمات والكوارث خاصة وأن الكوارث والأزمات البيئية تعتبر من أخطر الكوارث حيث أنه لو لم يحسن التعامل معها إعلاميا فإن ذلك سيؤدي حتما إلى توليد كوارث وأزمات أخرى .

3- **مرحلة ما بعد الأزمة أو الكارثة البيئية**: وهي مرحلة إعادة التوازنات وإعادة الأمور إلى مكانها فبوقوع أزمة أو كارثة بيئية وحلها، فانه يجب حتما على وسائل الإعلام والاتصال التعامل مع الأوضاع البيئية الجديدة إعلاميا ومحاولة إيصالها إلى كافة الجماهير وتوضيح الأمور لهم، فمن خلال هذه الوسائل تتضح الرؤى، وكذلك الحث دوما والتوعية من الأزمات والكوارث البيئية والتنديد بمخاطرها.

التناول الإعلامي للأزمات يجب أن يمر بثلاث مراحل يلعب الإعلام دورا محدد في كل مرحلة كما يلي[25]:

1- مرحلة نشر المعلومات: في بداية الأزمة ليواكب الإعلام رغبة الجماهير بمزيد من المعرفة، استجلاء الموقف عن الأزمة ذاتها، وأثارها وأبعادها.

2- مرحلة تفسير المعلومات: وتقوم وسائل الإعلام في هذه المرحلة بتحليل عناصر الأزمة والبحث عن جذورها وأسبابها، ومقارنتها بأزمات أخرى مماثلة، وذلك عن طريق استجلاء الحقائق وتوضيحها سواء من مواد إيضاحية أو من تحليلات وأراء للخبراء،وكذلك لموقف المسئولين وصانعي القرار اتجاه الأزمة.

3- المرحلة الوقائية: وهي مرحلة ما بعد الأزمة وانحسارها، حيث لا يتوقف دور وسائل الإعلام على مجرد تفسير الأزمة والتعامل مع عناصرها، بل يجب أن يتخطى الدور إعلامي هذا البعد لتقدم وسائل الإعلام للجماهير طرق الوقاية، وأسلوب التعامل مع أزمات مشابهة.

خامسا الإعلام كفاعل أساسي في تحقيق الحوكمة البيئية:

الإطار القانوني للحق في الإعلام البيئي ضمن الأحكام الخاصة تتوزع المصادر التي تقر بالحق في الإعلام والإطلاع على الوثائق الإدارية والبيانات الخاصة بالبيئة، بين المصادر الدولية والداخلية[26] :

1- الإطار الدولي للمشاركة والحق في الإعلام البيئي: أولت الاتفاقيات الدولية البيئية مكانة خاصة للأفراد والمجتمع المدني للمشاركة في حماية البيئة، إذ نصت ندوة الأمم المتحدة المنعقدة بستوكهولم 1972 على مسؤولية كل إنسان في المحافظة على البيئة وتطوير التربية والإعلام البيئيين، وحث إعلان قمة الأرض المنعقدة بريو ديجانيرو 1992 للدول على ضمان المشاركة والحق في الإعلام والإطلاع وتشجيعه. جاء المبدأ العاشر من ندوة قمة الأرض أكثر وضوحا بالمقارنة بالمبدأ التاسع عشر من ندوة ستوكهالم، أن أقرن المشاركة الحقيقية للأفراد والجمعيات بالحق في الإعلام في الموارد البيئية، لا يمكن الحديث عن مشاركة الأفراد والجمعيات ونص الميثاق الدولي للطبيعة على حق المشاركة والطعن في القرارات التي تهم حماية البيئة.

2- الإطار القانوني للحق في المشاركة والإعلام ضمن القواعد البيئية العامة: تكريس الحق في الإعلام والإطلاع على الموارد البيئية بوجه خاص لم يكرس تشريعيا إلا من خلال قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

الهدف من وسائل الإعلام في مجال البيئة يكمن في استغلال طاقة الإعلام ووسائل الاتصال وقدرتها وسطوتها البالغة على عقول البشر ووجدانهم في إقناع الجميع بأن تحقيق حماية على مستقبل البشرية وحضارتها الحديثة من التدمير والانهيار أو على الأقل من التدهور والتآكل لم يتم إلا بإقناع والتوجيه عبر تلك الآلة السحرية التي تسمى وسائل الإعلام والاتصال، التي منحتها ثورة المعلومات التكنولوجية تأثيرا كبيرا، لتبقى هي القادرة على الوصول بسرعة فائقة إلى العقول والضمائر والمشعر المطلوبة والمرغوبة، إن قدرة الإعلام في مجال حماية البيئة يمكنها أنى تغير افهام الناس وسلوكهم وتدفع القائمين على مؤسسات الدولة أن يتحركوا إيجابا لصالح هذا الرأس المال الإنساني ألا وهو البيئة[27].

فالإعلام يهدف في مجال البيئة أساسا الحفز الجمهور للمشاركة الفعالة في رعاية البيئة وهذا يكون من خلال دفع الناس إلى العمل الشخصي وتشجيعهم على الحوار وإيصال أرائهم للمسئولين، فالإعلام البيئي يدفع الجمهور إلى الانخراط في عملية التخطيط واتخاذ القرار وأن مشاركة الجمهور في الحوار البيئي تؤدي إلى تعميم الوعي البيئي للحفاظ على موارد الطبيعة كما تعطي المسؤولين صورة واضحة عن اهتمامات الرأي العام [28].

وتتمثل قدرة وسائل الإعلام في الميدان البيئي للأسباب التالية[29]:

- التأثير اليومي على الإنسان، فالإعلام يقابل الناس يوميا في المنزل والسيارة والعمل وفي كل مكان وهو الحركة المتجددة التي لا تتوقف، فالمهارات لدى وسائل الإعلام لا تتوافر لأي داعية بيئي، ومصاحبة الإعلام لكل حدث بيئي على الكرة الأرضية من أقصاها يعطيها أسبقية السيطرة على مفاهيم الإنسان البيئية لا يستطيع أحد أن ينازعها.
- يعتبر الإعلام الصوت العلى طالما أن وسائل الإعلام تفرض نفسها على الناس وتدخل قلوبهم وعقولهم عن طريق آذانهم وأبصارهم دون استئذان.
- كما أن وسائل الإعلامي تخلق الخبرة البديلة في التعامل مع الأشياء من خلال عرض الأعمال الجهود التي بذلها وتبذلها الجماعات، وكيف أن الأعمال خاصة في مجال البيئة جعلت هؤلاء يتمتعون ببيئة صحية ووفرت لأجيالهم المقبلة فرصة العيش في بيئة صالحة.

الإعلام البيئي مهم بل وأساسي لإيجاد وعي بيئي من خلال استغلال وسائل الإعلام في زيادة الوعي المجتمعي بمشكلات البيئة والوصول إلى ترشيد السلوك البيئي في تعامل الإنسان مع محيطه إلى ان يصل للعب دور هام في الإنذار المبكر من خلال المعلومات الصحيحة التي يجب تزويد الإعلاميين بها حتى يتم نشر المعلومة الصحيحة بدل نشر الشائعات التي قد تثير الهلع بين الأوساط الشعبية[30] .

ويمكن تلخيص دور الإعلام والاتصال في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية كما يلي :

1- **الشفافية:** حيث يلعب الإعلام والاتصال قاعدة هامة يتم من خلالها إتاحة المعلومات البيئية لكافة الجهات المعنية وللجمهور بالطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب.

2- **المشاركة:** فوسائل الإعلام والاتصال شريك هاما في المجال البيئي خاصة في ظل ما تنادي به منظمات الحكم الراشد وذلك من خلال دورها في التربية البيئية، التوعية، الإخبار والإعلام، التوجيه... هذا من جهة ومن ثانية فهي تلعب دورا في تحقيق المشاركة الفاعلة في المجال البيئي، لجميع الأطراف سواء كانوا أفراد أو

مؤسسات أو سلطات من خلال فتح المجال للمشاركة الجميع في صناعة القرار البيئي.

3- **الفعالية:** وذلك من خلال نجاعة وفعالية وسائل الإعلام والاتصال في تحقيق الغاية من وجودها في المجال البيئي مثل تحقيق الفعالية اللازمة في التوعية البيئية...

4- **المسائلة**: لوسائل الإعلام دورا جوهريا في تحقيق عنصر المسائلة عن التجاوزات البيئية وحتى الإنجازات في المجال البيئي، أي مسائلة كافة الأطراف المعنية بصناعة القرار البيئي سواء كانت هذه الأطراف رسمية أو غير رسمية.

5- المحاسبة: وهي كنتيجة حتمية لعنصر المسائلة، فكل طرف معني بالمسائل البيئية إبتداءا من المستوى الشخصي الفردي إلى أعلى جهاز للسلطة وذلك لوضع الحدود أمام التجاوزات البيئية ومحاسبة كل مسئول ألحق ضررا بالبيئة وإعطائه الحساب الذي يستحقه.

6- **التوعية:** خاصة وأننا نعرف مدى الانتشار الواسع لوسائل التكنولوجيا الحديثة، فلا بد أن يكون لهذه الوسائل دورا بارزا في تحقيق التوعية البيئية اللازمة من خلال التعريف بالبيئة، أهميتها، الأخطار التي تواجهها وبتالي الأخطار التي تواجه الوجود الإنساني في حد ذاته، والعمل على توعية الجماهير بضرورة الحفاظ على البيئة وحمايتها.

7- التربية البيئية: فالإعلام والاتصال أهمية كبيرة في زرع القيم البيئية الهادفة، وتشكيل معرفة علمية بالبيئة بالنسبة لجميع الفئات المعنية بالبيئة.

8- التوجيه: وذلك من خلال تقديم الإرشادات البيئية الضرورية التي من خلالها نحافظ على التوازنات البيئية، وعلى الوجود الطبيعي.

9- رؤية الإجماع: وذلك من خلال العمل توحيد رأي الجمهور نحو الحوكمة البيئية وضرورة تحقيقها، خاصة في ظل ما يعرفه العالم من أزمات بيئية وكوارث.

10- المساهمة في عملية التنمية: فالأهداف التي تقع ضمن المسؤوليات الأساسية للإعلام الجماهيري هي نفسها أهداف التنمية، وما لم يتضح المفهوم العام والخاص للتنمية فان الجهود المبذولة تفقد معناها وجدواها وتتحول إلى مجرد شعارات، والمنطلق الأصلي للتخطيط الإعلامي هو إدراك الاتجاهات المتعارضة لدى الأفراد، وعندما ينجح الإعلام في توحيد الاتجاه بين الأفراد والجماعات فإن المحصلة ستكون توحيد أفراد وجماعات المجتمع نحو هدف واحد للمجتمع أو عدة أهداف جزئية، وعلى هذا فان التخطيط الإعلامي يعني إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الجماهير للتحرك بشكل موحد وتحديد اتجاهات هذا التحرك وأشكاله وقواته وتوقيته، والمتفق عليه بيم علماء التنمية وعلماء الاتصال الجماهيري أن أهداف التنمية تنقسم إلى نوعين هما الأهداف العامة المتصلة بالمجتمع ككل وتنسحب نتائجها على الأفراد بشكل غير مباشر، والأهداف الخاصة بالأفراد المجتمع كأفراد وهي أهداف جزئية تنسحب نتائجها على الأفراد بشكل غير مباشر[31].

فمفهوم التنمية البيئية الإعلامية يتضمن مفهوم الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق طوعي لمفهوم الحفاظ على البيئة حكما، وهو غاية الغايات، فدول العالم اليوم تتجه بكليتها إلى منظور بيئي إعلامي تتخذه إطارا لسياستها الإنمائية، واستثمار مواردها عقلانيا من خلاله، وقد وضعت معالم هذا المنظور البيئي من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بتكليف من الأمانة العامة

للأمم المتحدة من أجل منهم للقضايا البيئة وقضايا التنمية[32].

تعتبر العلاقة بين الإعلام والتنمية علاقة وطيدة فالإعلام يساهم بشكل كبير من خلال مهمة توفير المعلومات للسكان عن التنمية وشروط نجاحها وكيفية إنفاق المال العام، اختيار المعلومات بشكل دقيق وجذاب واستخدام أساليب مشوقة من أجل جذب كل شرائح المجتمع للتفاعل الإعلامية وكذلك تعليم الناس المهارات والأساليب اللازمة التي تتطلبها عملية التحديث والتطور[33].

فالعامل البيئي في التنمية وعلى المستوى العالمي بدأ يسهم إسهاما متزايدا الأهمية، بحيث أضحى أهم ما يشغل بال الحركة البيئية في العالم اليوم، هو العمل على تطبيق هذه المفاهيم فالعالم بحاجة ماسة إلى أقصى حد للقوى العاملة، والمال لتحويل أفكار التنمية القابلة للاستمرار إلى أعمال ملموسة فهي تهدف إلى تحسين القدرة الوطنية على إدارة الموارد الطبيعية إدارة رشيدة، ضمان إدراج التخطيط البيئي في كل مراحل التخطيط الإنمائي، التركيز على الأنظمة المعرضة للخطر سواء كانت صحاري أو تجمعات مياه، أو مناطق جبلية[34].

حيث يعتبر الهدف من الإعلام البيئي هو تنمية القدرات البيئية وحمايتها بما يتحقق معه تكييف وظيفي سليم اجتماعيا وحيويا للموطنين ينتج عنه ترشيد السلوك البيئي في تعامل الإنسان مع محيطه وتحفيزه للمشاركة بمشروعات البيئة والمحافظة على الموارد، فمهمته تتمثل في استخدام وسائل الإعلام جميعها لتوعية الإنسان، وإمداده بكل المعلومات التي من شأنها أن تعمل على ترشيد سلوكه وترتقي به إلى مستوى المسؤولية للمحافظة التلقائية على البيئة والعمل على تنمية قدراتها وتعتبر وسائل الإعلام بكافة أشكالها المصدر الرئيسي للمعلومات حول البيئة ولها أثر كبير في تشكيل الاهتمامات البيئية لدى مختلف قطاعات السكان، إذ يتعين على القطاع الإعلامي أن يتناول باستمرار قضايا البيئة المطروحة[35].

سادسا إدارة الأزمات والمخاطر البيئية في الجزائر:

تعتبر الجزائر كغيرها من دول العالم عرفت ومازالت تعرف العديد من المخاطر والأزمات البيئية التي تعرف تصاعدا وتنوعا كبيرا في الآونة الأخيرة، ولقد عملت الدولة الجزائرية منذ الإستقلال على وضع الأطر القانونية التنظيمية لإدارة المخاطر والأزمات بمختلف أنواعها بما في ذلك إدارة المخاطر والأزمات البيئية التي سنتطرق لها فيما يلي:

الأمر رقم 67- 250 المؤرخ في 17 نوفمبر 1967 يتعلق بتنظيم الحماية المدنية وقت الحرب حيث تناول هذا الأمر مجموعة من القواعد التنظيمية التي تسير وتنظم عمل الحماية المدنية وقت الحرب وكل ما يتعلق من ذلك من تنظيم هيكل إداري، المخططات والبرامج الخاصة بعمل الحماية، المخططات الخاصة بالتنظيم، فقد تضمن هذا الأمر مجموعة من القواعد للتعامل مع المخاطر البيئية من حرائق، أوبئة...وغيرها من المخاطر البيئية.

المرسوم رقم 67- 257 المؤرخ في 16 نوفمبر 1967 ويتعلق بتنظيم اللجنة العليا للدفاع المدني الذي يحدد الجهات والمؤسسات المعنية بإدارة الأزمات والمخاطر من جماعات محلية ومؤسسات عمومية.

القرار المؤرخ فير 29 نوفمبر 1967 المتعلق بتنظيم الدفاع المدني في إطار البلديات وفي هذا القرار تم التوجه في إدارة المخاطر والأزمات إلى الجانب والتنظيم المحلي ما يعرف في الجزائر بالجماعات المحلية" البلدية والولاية" باعتبارهما الهيئتان اللامركزيتان الأقرب للمواطن، وفي هذا القرار تم إقرار الاختصاصات الممنوحة لرئيس المجلس الشعبي البلدي في نطاق تدابير الدفاع المدني وذلك كما يلي"

1- إعداد بعض التدابير الخاصة والمتعلقة بالأمن المحلي.

2- انجاز بعض التدابير اللازمة التي لا يمكن تأخير تنفيذها بدون خطر ومن هذه التدابير المساهمة في إعداد مخطط الدفاع المدني المختص بالبلديات وهو ما يعرف حاليا بالمخطط البلدي للإسعافات والتدخل plan orsec يتضمن هذا المخطط مجموعة الخطوات والإجراءات ويحدد المؤسسات والتجهيزات اللازمة لإدارة أزمة أو كارثة على مستوى محلي.

3- القانون رقم 83-03 المؤرخ 5 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئية حيث تناول هذا القانون أهم الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة والهياكل المعنية بذلك.

4- المرسوم رقم 85-232 المؤرخ في 25 أوت 1985 والذي يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، كما يحدد كيفيات ذلك حيث يحدد هذا المرسوم شروط التدخلات والإسعافات التي تقوم بها وتنفذها، لدى وقوع الكوارث، وتحدد مختلف الجهات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ هذه المخططات.

5- قانون رقم 03- 10 مؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي يقوم على جملة من المبادئ منها" **المحافظة على التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، مبدأ الاستبدال، مبدأ الإدماج، مبدأ النشاط الوقائي، مبدأ الحيطة، مبدأ الملوث الدافع، مبدأ الإعلام والمشاركة...**" هذه مجموعة من المبادئ الذي من شأنها حماية البيئة من مختلف الأخطار البيئية والتعامل معها حال وقوعها .

6- قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، تضمن هذا القانون تحديد الأخطار الكبرى وتقديم أوصاف لها، بالإضافة إلى تحديد ما يجب القيام به للتعامل مع هذه الأخطار المحددة بعشرة أخطار فقد تم تقليصها وضمن بعض الأخطار في بطاقة تقنية واحدة وهذه الأخطار هي:

- الزلازل والأخطار الجيولوجية.
- الفيضانات.
- الأخطار المناخية.
- حرائق الغابات.
- الأخطار الصناعية والطاقوية.
- الأخطار الإشعاعية والنووية.
- الأخطار المتصلة بصحة الإنسان.
- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات.
- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي.
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبرى.

قانون رقم 11-10 المؤرخ في يونيو 2011 المتعلق بالبلدية: حيث نص هذا القانون على مجموعة من قواعد إدارة الأزمات والكوارث وكيفه تسييرها على المستوى المحلي، من تخصيص موارد مالية وذلك بتخصيص جزء خاص من ميزانية البلدية للحالات الطارئة والاستثنائية، وكذا تدابير الحماية والوقاية التي تدخل ضمن اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي وذلك وفق ما نصت عليه المادة 89-90-91 من نفس القانون.

قانون رقم 12-07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية وتضمن هذا القانون مجموعة من

القواعد التنظيمية التي تخص إدارة الأزمات والكوارث على المستوى المحلي حيث يلعب الوالي دورا بارزا في إدارة الأزمات والكوارث وذلك حسب ما نصت به المواد 116- 117_118_119 من نفس القانون.

خاتمة:

يعد الإعلام والاتصال آلية جوهرية في إرساء مقومات الحوكمة البيئية التي تسعى للحفاظ على الوجود الحي في ظل بيئة متوازنة، عن طريق ترشيد التعامل مع البيئة وفق نظم عقلانية، حيث يعلب في ذلك الإعلام والاتصال دورا هاما نتيجة للتطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم الذي بات يؤثر على كافة الأنشطة بما في ذلك الدور الذي لعبه في تحقيق حوكمة بيئية من خلال التوعية، المشاركة المسائلة، الشفافية...في المجال البيئي، لذلك فانه من الواجب استغلال هذه الوسائل أحسن استغلال، ولتفعيل الدور الحقيقي لا بد من:

1- توسيع القاعدة التشريعية لدور الإعلام والاتصال في المجال البيئي، وفتح المجال أمام كافة وسائل الإعلام والاتصال في هذا الميدان.
2- منح اهتمام واسع لميدان البيئة سواء تعلق الأمر بالمستوى المحلي أو الدولي.
3- الإهتمام بحقل إدارة الأزمات والكوارث البيئية لما يقدمه هذا العلم لمجال البيئة.
4- تطوير نظم المعلومات للكشف عن الإنذارات المبكرة لحدوث أزمة أو كارثة بيئية، وبتالي التعامل معها تعامل رشيد وتفادي وقوعها وتقليل حدتها.
5- العمل على وضع برامج إعلامية بيئية فعالة.
6- توجيه دور الإعلام والاتصال البيئي من الإخبار والإعلام إلى التربية والتعليم البيئيين.
7- إنشاء مراكز خاصة لإدارة الأزمات والمخاطر البيئية.
8- التنسيق والتفعيل بين مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في المجال البيئي.
9- تفعيل نظم صارمة للرقابة والمحاسبة البيئية.
10- الإهتمام وإعطاء أهمية للتخطيط الإعلامي البيئي.

الهوامش:

1- عامر ابراهيم القندلجي، **الإعلام والمعلومات والانترنيت**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان 2013 ، ص 20.

2- صالح جاسم الزبيري، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ، 2013، ص27.

3- علي فلاح الضلاعين، ماهر عودة الشمايلة، **الإعلام التنموي والبيئي**، ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2015، ص117.

4- محمد أبو سمرة، الإعلام الزراعي والبيئي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 39.

5- بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة : المملكة العربية السعودية حالة دراسية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11 جانفي 2014، ص4.

6- المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، **بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة**، الدورة الثالثة عشر 7-11 أفريل 2014، ص 5.

7- خديجة ناصري، **مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011- 2012، ص 13.

8- الأمم المتحدة، المجلس الاجتماعي والاقتصادي، مرجع سابق، ص 6.

9- نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014، ص 23.

10- مالك حسين حوامده التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين، ط1، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص 9.

11- عبد الوهاب رجب هاشم بن صادق، جرائم البيئة وسبل المواجهة، ط1، مرمز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 11 16.

12- Maria carmen. Arun agrewal /environmental governance / revie of environment and resources/ 2006. P 297/

13- خديجة ناصري، مرجع سابق، ص 14.

14- مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية والتجارة العالمية نحو تفسير الإشكاليات الحوكمة البيئية العالمية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2014، ص 108.

15- نوال علي تعالبي، مرجع سابق، ص 55.

16- عيشوش فريد، **الإتصال في إدارة الأزمات" حوادث المرور نموذجا"**، ط1، الجزائر، 2011 ، ص 70.

17- نائل محمد المومني، **إدارة الكوارث والأزمات، ط1**، عمان الأردن، مكتبة الجامعة، 2007، ص 26.

18- حامد عبد حمد الدليمي، **إدارة الأزمات في بيئة العولمة(حالة دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق)**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة كليمنس، 2007-2008، ص 110.

19- محمد جاسم محمد شعبان العاني، **التخطيط البيئي مشاكل البيئة وسبل معالجتها**، ط1، عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014، ص 48.

20- مالك حسين حوا مده، **مرجع سابق**، ص ص 124 125.

21- خلف حسين علي الدليمي، **الكوارث الطبيعية والحد من اثارها**، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، ص 49.

22- سامي حريز، زيد سلمان، **إدارة الكوارث والمخاطر بين النظرية والتطبيق**، ط1، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2010، ص 32-33.

23- جمال حواش، عزة عبد الله، **التخطيط لإدارة الكوارث وأعمال الإغاثة**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 460

24- نفس المرجع السابق، ص 461.

25- عادل صادق محمد، **الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري- تطبيقي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 22.

26- وناس يحي، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، جويلية 2007، ص ص 159 160.

27- سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 106.

28- مشعل فايز العتيبي،**الإعلام البيئي في دولة الكويت الهيئة العامة للبيئة نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص10.

29- سايح تركية مرجع سابق ، ص 108.

30- غازي العزيري، الإعلام والبيئة، جريدة الوطن، 11 مارس، 2016 .

31- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط1، دار الفجر الجديدة، مصر، 1998.

32- علي فلاح الضلاعين، ماهر عودة الشمايلة، مرجع سابق، ص 115.

33- عبد الرزاق الدليمي، مرجع سابق، ص 206.

34- علي فلاح الضلاعين، ماهر عودة الشمايلة، مرجع سابق، ص 116.

35- محمد أبو سمرة، مرجع سابق، ص 40,

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أبو سمرة محمد ، **الإعلام الزراعي والبيئي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2- جاسم محمد شعبان العاني محمد، **التخطيط البيئي مشاكل البيئة وسبل معالجتها**، ط1، عمان، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.

3- حريز سامي ، زيد سلمان، **إدارة الكوارث والمخاطر بين النظرية والتطبيق**، ط1، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2010

4- حسين علي الدليمي خلف ، **الكوارث الطبيعية والحد من اثارها**، ط1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

5- حواش جمال ، عزة عبد الله، **التخطيط لإدارة الكوارث واعمال الإغاثة**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

6- الزبيري صالح جاسم ، **دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، ، 2013. الضلاعين علي فلاح ، ماهر عودة الشمايلة، **الإعلام التنموي والبيئي**، ط1، دار الإعصار العلمي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2015.

7- سايح تركية، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 106.

8- صادق محمد عادل ، **الصحافة وإدارة الأزمات مدخل نظري- تطبيقي**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2007

9- علي تعالبي نوال ، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014.

10- عيشوش فريد، **الإتصال في إدارة الأزمات" حوادث المرور نموذجا"**، ط1، الجزائر 2011.

11- القندلجي عامر ابراهيم ، **الإعلام والمعلومات والانترنيت**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان 2013.

12- محمد المومني نائل ، **إدارة الكوارث والأزمات، ط1**، عمان الأردن، مكتبة الجامعة، 2007.

13- محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، ط1، دار الفجر الجديدة، مصر، 1998.

الكتب الأجنبية:

1- Maria carmen. Arun agrewal /environmental governance / revie of environment and resources/ 2006. P 297/

المجلات والدوريات:

2- المجلس الإقتصادي والاجتماعي الأمم المتحدة، **بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة**، الدورة الثالثة عشر 7-11 أفريل 2014.

3- العزيري غازي ، الإعلام والبيئة، جريدة الوطن، 11 مارس، 2016 .

4- عبد الله البسام بسام ، **الحوكمة الرشيدة : المملكة العربية السعودية حالة دراسية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 11 جانفي 2014.

5- رجب هاشم بن صادق عبد الوهاب ، جرائم البيئة وسبل المواجهة، ط1، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

6- حوامده مالك حسين، **التحديات البيئية في القرن الحادي والعشرين**، ط1، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2014.

7- بن سعيد مراد ، **الحوكمة البيئية والتجارة العالمية نحو تفسير الإشكاليات الحوكمة البيئية العالمية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد2، 2014.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- يحي وناس ، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، جويلية 2007.

2- ناصري خديجة ، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة دولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2011- 2012.

3- فايز العتيبي مشعل ،**الإعلام البيئي في دولة الكويت الهيئة العامة للبيئة نموذجا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام ، جامعة الشرق الأوسط.

4- عبد حمد الدليمي حامد ، **إدارة الأزمات في بيئة العولمة(حالة دراسية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق)**، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، جامعة كليمنس، 2007-2008.